

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨٩ لسنة ٢٠٠١

بشأن الموافقة على اتفاقية قرض

بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامي للتنمية

بشأن المساهمة في تمويل بعض مشروعات

الصندوق الاجتماعي للتنمية (المرحلة الثانية)

الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٨/١/٢٠٠١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

**قرر:**

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاقية قرض بمبلغ لا يتجاوز سبعة ملايين دينار إسلامي بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن المساهمة في تمويل بعض مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية (المرحلة الثانية) ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٨/١/٢٠٠١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

( الموافق ١٢ يونية سنة ٢٠٠١ م )

حسنى مبارك

( وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ )

الموافق ٣ يولية سنة ٢٠٠١ م

## اتفاقية قرض

بين حكومة جمهورية مصر العربية

والبنك الإسلامي للتنمية

بشأن المساهمة في تمويل بعض مشروعات  
الصندوق الاجتماعي للتنمية (المرحلة الثانية)

أبرمت اتفاقية القرض هذه بتاريخ ١٤٢١/١١/٣ هـ الموافق ٢٠٠١/١/٢٨ م  
بين حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما يلي بـ «المقترض») والبنك الإسلامي  
للتنمية (ويشار إليه فيما يلي بـ «البنك»).

بما أن المقترض قد طلب من البنك المساهمة في تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي  
للتنمية (المرحلة الثانية) (ويشار إليه فيما يلي بـ «المشروع») كما ورد وصفه في الجدول  
رقم (٢) الملحق بهذه الاتفاقية، وذلك بمنحه قرضاً كما هو مبين فيما يلي.

وبما أن من أغراض البنك مساعدة الدول الأعضاء عن طريق منح القروض لتمويل  
المشروعات والبرامج الإنتاجية.

وبما أن المشروع يعتبر سليماً فنياً وله ما يبرره اقتصادياً،

وبما أن البنك بناء على ما تقدم قد وافق على منح قرض للمقترض بالشروط  
والأوضاع المبينة في هذه الاتفاقية.

لذلك فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

( المادة الأولى )

شروط عامة وتعريفات

الفقرة ( ١ - ١ ) شروط عامة :

يوافق طرفا هذه الاتفاقية على جميع نصوص الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات البنك للقروض والضمانات المؤرخة في ١٩٧٦/١١/٨ (وتسمى فيما يلي «الشروط العامة») وسيكون لها ذات القوة ونفس الأثر كما لو وضعت بكاملها في صلب هذه الاتفاقية .

الفقرة ( ٢ - ١ ) تعريفات :

كلما وردت في هذه الاتفاقية المصطلحات الوارد تعريفها في الشروط العامة سيكون لها نفس المعاني الموضحة هناك ما لم يتطلب سياق النص معنى آخر . كما يكون للعبارات الإضافية الآتية المعنى الموضح أمام كل منها :

( أ ) تاريخ النفاذ : يعنى التاريخ الذى يعلن فيه البنك نفاذ الاتفاقية بعد استيفاء شروط النفاذ الواردة فى المادة التاسعة ويتم اخطار المقترض به .

( ب ) وزارة المالية : تعنى وزارة المالية بجمهورية مصر العربية .

( ج ) الهيئة المنفذة : تعنى الصندوق الاجتماعى للتنمية بصفته الجهة المسئولة عن تنفيذ وتشغيل وإدارة المشروع فنياً ومالياً والمختصة بإجراءات السحب واستخدام حصيلة القرض .

( د ) «المشروع» : وأية إشارات لأجزاء منه تعنى المشروع وأجزائه الموصوفة فى الجدول رقم ( ٢ ) الملحق بهذه الاتفاقية .

## ( المادة الثانية )

### القرض

الفقرة (٢ - ١) المبلغ :

يوافق البنك على منح المقرض قرضاً من (موارد البنك العادية) بمبلغ لا يتجاوز ٧,٠٠٠,٠٠٠ (سبعة ملايين) دينار إسلامي، والدينار الإسلامي كما ورد تعريفه في المادة ٤ (١) (أ) من اتفاقية تأسيس البنك يعادل وحدة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي .

الفقرة (٢ - ٢) :

يتم الحصول على عقود الخدمات والبضائع التي تمول من حصيلته القرض وفقاً للإجراءات التي يحددها البنك وذلك ما لم يوافق البنك على خلاف ذلك ، على أن يلتزم المقرض باللوائح الصادرة أو التي تصدرها منظمة المؤتمر الإسلامي المتعلقة بحظر التعامل مع إسرائيل .

## ( المادة الثالثة )

### السداد ، رسم الخدمة ، مكان السداد

الفقرة (٣ - ١) السداد :

يلتزم المقرض بسداد أصل مبلغ القرض على مدى ٢٠ (عشرين) سنة بما فيها ٥ (خمس) سنوات مدة سماح تبدأ من تاريخ إبرام هذه الاتفاقية ، على أن يتم السداد على ٣٠ (ثلاثين) قسطاً نصف سنوي متساوياً ومنتالياً طبقاً للجدول رقم ١ (أ) الملحق بهذه الاتفاقية .

الفقرة (٣ - ٢) رسم الخدمة :

( أ ) يلتزم المقرض بأن يدفع للبنك رسم خدمة قدر مبدئياً بمبلغ ٦٨٥ , ١٧٤ ديناراً إسلامياً وذلك وفقاً لما هو موضح في الملحق رقم ١ (ب) من هذه الاتفاقية .

( ب ) من المتفق عليه بين طرفي هذه الاتفاقية أن مبلغ رسم الخدمة المشار إليه في الفقرة ( أ ) أعلاه ليس إلا تقديراً مبدئياً تم على أساس المدة المقدرة لتنفيذ المشروع وصرف مبلغ القرض بالكامل . أما رسم الخدمة الفعلي فسيتم إعادة احتسابه عقب الانتهاء من تنفيذ المشروع بحيث لا يتجاوز في جميع الأحوال مبلغاً يوازي ٢,٥٠٪ (اثنين ونصف في المائة) سنوياً إذا ما احتسب على أساس هذه النسبة .

( ج ) سيكون رسم الخدمة مستحقاً من تاريخ الاتفاقية .

**الفقرة ( ٣ - ٣ ) :**

حدد المقترض وزارة المالية لسداد كل الالتزامات المالية الناشئة عن هذه الاتفاقية أو المرتبطة بها إلى البنك .

**الفقرة ( ٤ - ٣ ) مكان السداد :**

ستعتبر جميع المبالغ الواجب أدائها بما فيها سداد أقساط أصل القرض قد سددت عندما تكون هذه المدفوعات قد قيدت في الحساب الذي يعينه البنك ويشعر به المقترض .

**الفقرة ( ٥ - ٣ ) :**

مع عدم المساس بعمومية نص الفقرة ( ٤ - ٣ ) أعلاه فإن جميع المبالغ الواجب أدائها بمقتضى هذه الاتفاقية تعتبر قد سددت إلى البنك عندما يؤكد أي بنك من البنوك الآتية إتمام إيداع تلك المبالغ في حساب البنك الإسلامي للتنمية لديه :

( أ ) إذا كان السداد بالدولار الأمريكي :

- i) Account No. 1591.11
- Gulf International Bank (UK) Limited (GIB)
- One Knightsbridge
- London Swix 7XS
- United Kingdom
- Telex Numbers: 8812261/2 Saudi G
- Swift Code : SINTGB2L

- ii) Account No. : B 10507  
Arab Banking Corporation  
P.O.Box : 5698, Manama, Bahrain  
Telex No. : 9385, 9431/2/3, 9442 ABCBAH BN.

(ب) إذا كان السداد بالفرنك الفرنسي :

Account No. 96965.9.001.00  
Union De Banques Arabes Et  
Francaises (U. B. A. F)  
190 Avenue Charles De Gaulle  
92523 Neuilly Cedex, France  
Telex Number : 610334 UBAFRA

(ج) إذا كان السداد بالجنيه الاسترليني :

Account No. 122432 GBP2520 01  
Gulf International Bank B. S. C.  
75 King William Street, London EC 4N 7DX  
UNITED KINGDOM  
Telex Numbers : 8812889 / 8813326 GIBANK G  
SWIFT CODE : GULFGB2L

(د) إذا كان السداد باليورو :

- 1 - Account No. 096965 001 51  
Union De Banques Arabes Et Francaises (UBAF)  
92523 Paris, Neuilly Cedex  
France  
Telex No. 610334 UBAF  
SWIFT CODE : UBAFRPPXXX

( المادة الرابعة )

سحب مبالغ القرض واستعمالها

الفقرة ( ٤ - ١ ) المسحوبات :

يحق للمقترض أن يسحب مبلغ القرض وفقاً للجدول رقم ( ٣ ) من هذه الاتفاقية ووفقاً لنصوص الشروط العامة وقواعد السحب المتبعة في البنك وذلك للأغراض الموضحة بهذه الاتفاقية كالمبالغ التي صرفت على التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات المطلوبة التي تقوم بموجب هذه الاتفاقية .

تعتمد نماذج التوقيعات لمسئولى الهيئة المنفذة المخول لهم حق التوقيع على طلبات السحب من القرض من وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولى أو رئيس قطساع التعاون مع هيئات ومنظمات التمويل الدولية والإقليمية بوزارة التعاون الدولى .

الفقرة ( ٤ - ٢ ) تاريخ طلب السحب الأول :

إذا لم تتقدم الهيئة المنفذة بطلب للبنك للسحب الأول قبل ١٠/٦/٢٠٠١ أو فى تاريخ لاحق لهذا التاريخ بحسب ما يتم عليه الاتفاق بين المقترض والبنك - يجوز للبنك فى هذه الحالة - أن ينهى أثر هذه الاتفاقية بعد إخطار المقترض بهذا الإنهاء .

الفقرة ( ٤ - ٣ ) تاريخ انتهاء السحب :

يكون يوم ١٠/٦/٢٠٠٢ أو أى تاريخ لاحق له يحدد باتفاق المقترض والبنك هو تاريخ انتهاء حق المقترض فى السحب من القرض لأغراض الفقرة ٦ بند ٣ (ج) من المادة السادسة من الشروط العامة .

الفقرة ( ٤ - ٤ ) استعمال مبالغ القرض :

تلتزم الهيئة المنفذة بأن تستعمل جميع المبالغ التى تسحبها من حساب القرض فقط فى أغراض تنفيذ المشروع الذى يموله البنك .

### الفقرة (٤ - ٥) إعادة إقراض حصيلة القرض للهيئة المنفذة :

يتيح المقترض حصيلة القرض للهيئة المنفذة بموجب اتفاقية قرض فرعى يتم إبرامها بين المقترض والهيئة المنفذة وفقاً للشروط المالية التى تطلبها وزارة المالية ويوافق عليها البنك ، على أن يمارس المقترض حقوقه بموجب اتفاقية القرض الفرعى بالأسلوب الذى يمكنه من حماية مصالح المقترض والبنك ولتحقيق أغراض المشروع .

### ( المادة الخامسة )

### تنفيذ المشروع

### الفقرة (٥ - ١) يتعهد المقترض بأن يلزم الهيئة المنفذة :

( أ ) بتنفيذ المشروع والقيام بكل ما يتعلق بتنفيذه من عمليات وشئون بسرعة وفعالية ووفقاً للنظم والممارسات الإدارية والمالية والهندسية والاقتصادية السليمة وذلك تحت إشراف إدارة ذات كفاءة وخبرة وهيئة موظفين أكفاء من ذوى الاختصاص والخبرة ، وطبقاً لجدول الاستثمار والميزانية والخطط والمواصفات التى قدمت للبنك ووافق عليها .

( ب ) بالتقدم إلى البنك للموافقة بأية تعديلات هامة ومتوقعة فى الميزانية وخطط ومواصفات المشروع وأية تغييرات جوهرية فى أى عقد للحصول على الخدمات وشراء بضائع تتصل بتنفيذ المشروع وذلك بالقدر المعقول من التفصيل الذى يطلبه البنك .

### الفقرة (٥ - ٢) :

على المقترض أن يمنح البنك فترة معقولة لابتداء رأيه فى أية تغييرات جوهرية أو أى تمديد للفترة المنصوص عليها فى أى عقد للحصول على الخدمات أو شراء بضائع تتصل بتنفيذ المشروع وذلك دون أى تحديد أو قيد على أى من التزاماته الأخرى بموجب هذه الاتفاقية .



( المادة السادسة )

شروط إضافية واجب استيفاؤها قبل أن

يسمح البنك بإجراء السحب من القرض

الفقرة (٦ - ١) :

يكون إبرام اتفاقية القرض الفرعى بين المقترض والهيئة المنفذة ، بعد موافقة البنك عليها ، شرطاً مسبقاً للسحب من حصيلة القرض .

الفقرة (٦ - ٢) :

يجب على الهيئة المنفذة قبل أن تتقدم بطلبها للبنك للسحب الأول أن توضح الإجراءات التى تنوى اتخاذها فى طرح العطاءات تمشياً مع أحكام الفقرة (٢ - ٢) من هذه الاتفاقية للحصول على موافقة البنك على ذلك .

( المادة السابعة )

احكام خاصة

الفقرة (٧ - ١) :

يتعهد المقترض بإلزام الهيئة المنفذة بأن توفر ويقدر الحاجة جميع المبالغ المطلوبة لتنفيذ المشروع بالشروط والأوضاع التى تكون مقنعة للبنك بما فى ذلك احتياجات المشروع بالعملة المحلية وأى تجاوز فى تكلفة المشروع المقدرة .

الفقرة (٧ - ٢) :

يتعهد المقترض بإلزام الهيئة المنفذة أن تقدم للبنك حالاً وفور إقرارها من قبل المقترض كافة دراسات المشروع والتصميمات والمواصفات وجداول مواعيد التنفيذ وأية تعديلات جوهرية تتم بعد ذلك وبالتفصيل الذى يطلبه البنك من وقت لآخر .

**الفقرة (٧ - ٣) :**

يتعهد المقترض بإلزام الهيئة المنفذة بأن تضع وتمسك سجلات نظامية مستوفاة تمكن من يرجع إليها من التعرف على البضائع والخدمات التي تم تمويلها من متحصلات القرض وبيان استخداماتها في أغراض تتصل بالمشروع ، وسير العمل فيه وتعكس بالأسس والنظم المحاسبية المعترف بها عمليات التشغيل والمركز المالي للهيئة المنفذة .

**الفقرة (٧ - ٤) :**

يوافق المقترض بأن يلزم الهيئة المنفذة بأن تقدم كافة التسهيلات المعقولة لتمكين مندوبي البنك المعتمدين من القيام بزيارات لأغراض متعلقة بالقرض وتنفيذ المشروع ومراجعة البضائع وفحص أية وثائق متصلة بالمشروع وأن توافي البنك بالمعلومات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بانفاق متحصلات القرض وبالمشروع وبالبنوع وبالعمليات وبالمركز المالي للهيئة المنفذة .

**الفقرة (٧ - ٥) :**

يتعهد المقترض في سبيل تنفيذ المشروع وتشغيله أن يتخذ التدابير المناسبة لتعمل الهيئة المنفذة للمشروع طبقاً لأنظمة وقواعد فنية كفيلة بدميق أغراض المشروع شكلاً وموضوعاً وبصورة مرضية للبنك وأن يكون لها من الصلاحيات والسلطة الإدارية ما يمكنها من تنفيذ المشروع بالعناية والكفاية اللازمتين لتنفيذ المشروع وإدارته وتشغيله .

**الفقرة (٧ - ٦) :**

يتعهد المقترض بإلزام الهيئة المنفذة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من متحصلات القرض ضد المخاطر المتصلة بالحصول على تلك البضائع على أن يغطي هذا التأمين مخاطر النقل البحري والعبور والمخاطر الأخرى حتى توصيلها وتسليمها إلى بلد

المقترض وموقع العمل فى المشروع ويكون ذلك لدى شركات التأمين المعتمدة وبالمبالغ المقبولة فى العرف التجارى السليم ويتعين أن يكون التأمين واجب الدفع فى حالات وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التى تم بها شراء البضائع المؤمن عليها أو بعملة أخرى قابلة للتحويل .

#### الفقرة (٧-٧) :

يلتزم المقترض بأن يتخذ بنفسه أو بواسطة غيره كل إجراء أو عمل لازم لتمكين الهيئة المنفذة من تنفيذ المشروع وبأن لا يقوم بأى عمل أو يسمح بالقيام بأى عمل يكون من شأنه عرقلة وإعاقة تنفيذ المشروع أو يحول دون تطبيق أى نص من نصوص هذه الاتفاقية ، كما يلتزم المقترض بأن يخطر البنك فوراً بأية أحوال تعيق أو تهدد بإعاقة تحقيق أغراض القرض أو المحافظة على الخدمات التى يقدمها القرض وقيام المقترض بالتزاماته التى تقضى بها هذه الاتفاقية .

#### الفقرة (٧-٨) :

يجب اعتبار جميع وثائق البنك وسجلاته والمراسلات وأية مستندات أخرى مماثلة سرية من قبل المقترض .

### ( المادة الثامنة )

#### التقارير

#### الفقرة (٨-١) :

( أ ) سيتعاون المقترض والبنك تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق أغراض القرض ، وللوصول إلى هذه الغاية يزود كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التى يطلبها فى حدود المعقول والمتصلة بالحالة العامة للقرض .

( ب ) يقوم البنك والمقترض من حين لآخر بالتشاور وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض والمحافظة على خدماته وقيام المقترض بالتزاماته التي تقضى بها هذه الاتفاقية .

#### الفقرة ( ٨ - ٢ ) :

( أ ) يتعهد المقترض بأن يلزم الهيئة المنفذة بتقديم التقارير الآتية للبنك على أن تنال تلك التقارير الرضاء الكامل للبنك وأن تقدم في الأوقات المحددة لتقديمها :

١ - تقارير تقدم خلال ٣٠ ( ثلاثين ) يوماً بعد مضي ربع عام ميلادي أو بعد مضي أية فترة أخرى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان عن تنفيذ المشروع بالصورة التي يحددها البنك من وقت لآخر .

٢ - تقارير أخرى وفق ما يتطلبه البنك في حدود المعقول عن استثمار مبالغ القرض المسحوبة وعن تقدم سير العمل في المشروع .

٣ - على الهيئة المنفذة أن تعد وتقدم إلى البنك فور إنجاز المشروع ، وفي جميع الأحوال في موعد لا يتعدى ٣ ( ثلاثة ) أشهر من تاريخ انتهاء السحب أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه لهذا الغرض بين المقترض والبنك - تقرير إنجاز حول تنفيذ المشروع وألبدء في تشغيله وذلك في النطاق وبالتفصيل الذي يطلبه البنك على نحو معقول .

( ب ) توثق كافة الوثائق المذكورة في الفقرة السابقة بحسب اختيار البنك وبالطريقة التي يحددها في حدود المعقول .

( المادة التاسعة )

**نفاذ الاتفاقية**

لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة إلا إذا :

( أ ) ١ - قدم إلى البنك ما يفيد بأن توقيع وتسليم هذه الاتفاقية نيابة عن المقترض قد تم بمعرفة الجهات الحكومية وأنه قد تم التصديق عليها باستيفاء جميع الإجراءات المطلوبة .

٢ - قدم المقترض رأياً قانونياً من جهة قانونية حكومية مقبولة لدى البنك يفيد بأنه قد تم التصريح باتفاقية القرض وأنه قد تم التوقيع عليها نيابة عن المقترض والتصديق عليها على الوجه الصحيح وأن الاتفاقية ملزمة للمقترض قانوناً طبقاً لأحكامها .

( ب ) تم إصدار خطاب تفويض من وزارة المالية المقترض أو من أى جهة حكومية أخرى مخولاً لها من المقترض إلى البنك المركزي أو ما يقوم مقامه في بلد المقترض متضمناً تعليمات لذلك البنك بأن يقوم البنك المذكور أو ما يقوم مقامه بتنفيذ الدفع للوفاء بالقرض ورسم الخدمة في التواريخ التي يحل فيها استحقاق الأداء . وعلى الوزارة أو الجهة المعنية أن توجه إلى البنك صورة من خطاب التفويض هذا مع خطاب من البنك المركزي أو ما يقوم مقامه يفيد فيه بأنه استلم أصل خطاب التفويض وقبل العمل بمحتوياته .

( المادة العاشرة )

**انتهاء الاتفاقية بسبب عدم نفاذها**

إذا لم تصبح الاتفاقية نافذة خلال ١٤ ( اثنى عشر ) شهراً من تاريخ التوقيع تنتهى الاتفاقية بما في ذلك كل التزامات طرفيها - إلا إذا رأى البنك - بعد النظر في الأسباب التي أدت إلى التأخير في نفاذ الاتفاقية تحديد موعد آخر لأغراض هذه المادة وإخطار المقترض به .

( المادة الحادية عشرة )

احكام متفرقة

الفقرة ( ١١ - ١ ) المندوبون المعتمدون :

يكون وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولى أو رئيس قطاع التعاون مع منظمات وهيئات التمويل الدولية والإقليمية فى بلد المقرض وأى شخص أو أشخاص ينتدبهم المقرض كتابة ويكون اعتمادهم كمندوبين معتمدين للمقرض لأغراض أحكام الفقرة ( ١٠ - ٣ ) من الشروط العامة .

الفقرة ( ١١ - ٢ ) تاريخ الاتفاقية :

يكون تاريخ هذه الاتفاقية لتحقيق كافة أغراضها هو التاريخ الموضع فى افتتاحية هذه الاتفاقية .

الفقرة ( ١١ - ٣ ) العناوين :

ستكون العناوين التالية لأغراض أحكام الفقرة ( ١٠ - ١ ) من الشروط العامة :

عنوان المقرض :

وزارة التعاون الدولى

٨ شارع عدلى - القاهرة

قطاع التعاون مع هيئات ومنظمات التمويل الدولية والاقليمية

الهاتف : ٣٩١٦٢١٤

فاكس : ٣٩١٥١٦٧

عنوان الهيئة المنفذة :

١ شارع حسين حجازى

القصر العينى

القاهرة

تليفون : ٧٩٥٩٨٧٧

فاكس : ٣٥٥٠٦٢٨

العنوان البريدى للبنك هو :

البنك الإسلامى للتنمية

ص . ب : ٥٩٢٥ - جدة - ٢١٤٣٢

المملكة العربية السعودية

برقياً : بنك إسلامى - جدة

تليكس : ٦٠١١٣٧ - اى اس دى بى - اس جى

فاكسميل : ٦٣٦٦٨٧١

وإقراراً بما تقدم فإن البنك والمقترض عن طريق ممثليهما المعتمدين والمخول لهما قد  
وقعا هذه الاتفاقية فى التاريخ الموضع فى افتتاحية هذه الاتفاقية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

( التوقيع )

عن البنك الإسلامى للتنمية

( التوقيع )

ملحق رقم (١-١)  
جدول سداد أصل القرض

| المبلغ بالدينار الإسلامي | تاريخ القسط  | ر. م. |
|--------------------------|--------------|-------|
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠٠٦/١٢/٣١ م | ١     |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠٠٧/٦/٣ م   | ٢     |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠٠٧/١٢/٣١ م | ٣     |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠٠٨/٦/٣ م   | ٤     |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠٠٨/١٢/٣١ م | ٥     |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠٠٩/٦/٣ م   | ٦     |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠٠٩/١٢/٣١ م | ٧     |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٠/٦/٣ م   | ٨     |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٠/١٢/٣١ م | ٩     |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١١/٦/٣ م   | ١٠    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١١/١٢/٣١ م | ١١    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٢/٦/٣ م   | ١٢    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٢/١٢/٣١ م | ١٣    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٣/٦/٣ م   | ١٤    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٣/١٢/٣١ م | ١٥    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٤/٦/٣ م   | ١٦    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٤/١٢/٣١ م | ١٧    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٥/٦/٣ م   | ١٨    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٥/١٢/٣١ م | ١٩    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٦/٦/٣ م   | ٢٠    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٦/١٢/٣١ م | ٢١    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٧/٦/٣ م   | ٢٢    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٧/١٢/٣١ م | ٢٣    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٨/٦/٣ م   | ٢٤    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٨/١٢/٣١ م | ٢٥    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٩/٦/٣ م   | ٢٦    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠١٩/١٢/٣١ م | ٢٧    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠٢٠/٦/٣ م   | ٢٨    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٣٣             | ٢٠٢٠/١٢/٣١ م | ٢٩    |
| ٢٣٣, ٣٣٣, ٥٠             | ٢٠٢١/٦/٣ م   | ٣٠    |
| ٧, ٠٠٠, ٠٠٠              | المجموع      |       |



ملحق رقم (١ - ب)

جدول سداد رسم الخدمة

| المبلغ بالدينار الإسلامي | تاريخ القسط | ر . م |
|--------------------------|-------------|-------|
| ٦, ٩٨٧, ٤.               | ٢٠٠١/٦/٣.   | ١     |
| ١٣, ٩٧٤, ٨.              | ٢٠٠١/١٢/٣١  | ٢     |
| ١٣, ٩٧٤, ٨.              | ٢٠٠٢/٦/٣.   | ٣     |
| ١٣, ٩٧٤, ٨.              | ٢٠٠٢/١٢/٣١  | ٤     |
| ١٣, ٩٧٤, ٨.              | ٢٠٠٣/٦/٣.   | ٥     |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٣/١٢/٣١  | ٦     |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٤/٦/٣.   | ٧     |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٤/١٢/٣١  | ٨     |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٥/٦/٣.   | ٩     |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٥/١٢/٣١  | ١٠    |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٦/٦/٣.   | ١١    |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٦/١٢/٣١  | ١٢    |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٧/٦/٣.   | ١٣    |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٧/١٢/٣١  | ١٤    |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٨/٦/٣.   | ١٥    |
| ٩, ٧٨٢, ٣٦               | ٢٠٠٨/١٢/٣١  | ١٦    |
| ١٧٤, ٦٨٥                 | المجموع     |       |

## الملحق رقم (٢)

### وصف المشروع

يهدف المشروع إلى الاسهام فى تخفيف حدة الفقر ، وخفض معدلات البطالة ، وتوفير فرص العمل عن طريق تعزيز مشاريع التنمية المتكاملة للمجتمعات فى مجالات البنية الأساسية والتعليم والخدمات الصحية . كما يهدف أيضاً إلى رفع مستوى المعيشة فى المدن والأرياف المصرية على حد سواء عن طريق توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات العائد الاقتصادى والاجتماعى التام .

### الملحق رقم (٣)

#### الصرف من القرض

تستخدم حصيلة قرض البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مايلي :

١ - برنامج التنمية المتكاملة القائمة على الجهد المحلى للمجتمعات ويشمل ذلك :

( أ ) برنامج تنمية المجتمعات .

( ب ) برنامج الأشغال العامة .

٢ - برنامج تنمية المشروعات :

( أ ) للمشاريع الدقيقة .

( ب ) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

٣ - مشاريع تنمية الموارد البشرية .